جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال إيران الجزر الإماراتية عام ١٩٧١

إعداد

د/ رضا موسى عبد الوهاب محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ والحضارة
كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية ـ محكمة ـ ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

موقف الولايات المتحدة من احتلال إيران الجزر الإماراتية قبيل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١

رضا موسى عبد الوهاب محمد

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: reda.mosa@azhar.edu.eg

الملخص:

خضعت منطقة ساحل الإمارات العربية المطلة على الخليج العربي للنفوذ البريطاني المباشر بموجب معاهدة وقّعتها مع شيوخ تلك الإمارات في عام ١٨٢٠، وفي عام ١٨٩٢ وقّع الطرفان الاتفاقية المانعة، التي وضعت الإمارات العربية والجزر التابعة لها في الخليج العربي تحت الحماية البريطانية المباشرة، وأصبحت الشئون الخارجية لتلك الإمارات تُدار بواسطة بريطانيا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت المنطقة ضمن حيز الاهتمام الأمريكي خاصة بعد اكتشاف النفط، وأصبحت الولايات المتحدة بمثابة منافس قوي لبريطانيا ومصالحها، استمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٩ حيث قررت بريطانيا الانسحاب من تلك الإمارات بنهاية عام ١٩٧١، ورغبة في ملء الفراغ السياسي الناتج عن الانسحاب البريطاني، شكلت الإمارات العربية اتحادًا يجمعها؛ فقامت دولة الإمارات العربية المتحدة في٢ ديسمبر ١٩٧١، وانتهزت إيران فرصة انسحاب بريطانيا من الإمارات العربية وجزرها، فقامت باحتلال ثلاثة من تلك الجزر. الولايات المتحدة باعتبارها قوة ذات نفوذ في المنطقة من خلال شركاتها التي تعمل في مجال النفط، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة أصبحت تقع ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي لاحتوائها على كميات كبيرة من النفط الذي يعد شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، لم تعترض على احتلال إيران الجزر الإماراتية، بل اتفقت مع إيران على تنفيذه ودعمتها في ذلك، جاء هذا الدعم الأمريكي في إطار تنفيذ الولايات المتحدة مبدأ نيكسون الصادر في عام ١٩٦٩

لرسم السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، أكد هذا المبدأ على عدم التواجد العسكري الأمريكي المباشر لحماية المصالح الأمريكية، وإنما تعهد بهذه المهمة إلى وكيل لها في المنطقة يقوم بها، وتقدم له الدعم اللازم، وكانت إيران هي المرشحة للقيام بهذا الدور؛ ولذلك وافقت على الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية.

الكلمات المفتاحية: الإمارات العربية، الخليج العربي، بريطانيا، الحرب العالمية الأولى، الولايات المتحدة، النفط، الانسحاب البريطاني، الجزر الإماراتية.

The United States Attitude on Iran's occupation of the Emirati islands before Britain's withdrawal in 1971.

Reda Mosa Abdul Wahab Mohammed
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
Email: reda.mosa@azhar.edu.eg

Abstract:
In 1820, Britain signed a treaty with the sheikhs of the Arab Emirates in the Arabian Gulf. This treaty confirmed the beginning of British influence in the region. In 1892, the Arab Emirates and its islands became a British protectorate, and Britain controlled its foreign affairs, in accordance with the "Inhibitory Agreement" signed by the rulers of those emirates, After World War I, the United States became interested in the region after discovering oil and competed strongly with Britain. In 1969, Britain decided to withdraw from the region. At the end of 1971, in order to fill the political vacuum, the Arabs founded the United Arab Emirates. After Britain withdrew from the Arab Emirates and its islands, Iran occupied three of those islands, The United States, as the one with strong influence in the region through its companies operating in the field of oil, which is the lifeblood of the American economy, did not object to Iran's occupation of the Emirati islands, but rather agreed with Iran to implement it and supported it in doing so, This American support for Iran came in implementation of the Nixon Doctrine issued in 1969 to formulate American policy in the Arabian Gulf region after the British withdrawal. This principle emphasized the protection of American interests in the Arabian Gulf through an agent, and this agent receives the American support necessary to carry out that mission, and

Iran was the candidate to play this role. Therefore, the United States agreed to Iran's occupation of the Arab islands.

Keywords: The Arab Emirates, The Arab Gulf, Britain, World War I, The United States, Oil, British withdrawal, The Emirati islands .

مقدمة

وقعت منطقة ساحل الإمارات العربية المطلة على الخليج العربي تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية، وقد مرت تلك السيطرة بتطورات عدة، ففي عام ١٨٢٠ وبعد حملات عسكرية متكررة ضد القوى الوطنية في تلك المنطقة أجبرت بريطانيا تلك القوى على التوقيع على اتفاقية السلام بينهما، أكدت تلك الاتفاقية على النفوذ البريطاني، وتعهد حكام الإمارات العربية بعدم المساس بالمصالح البريطانية، ومنذ ذلك الحين أطلقت بريطانيا على ساحل الإمارات العربية "إمارات الساحل المتصالح"، وفي عام ١٨٩٢ تطور النفوذ البريطاني في الإمارات العربية، حيث وقعت بريطانيا مع حكام تلك الإمارات "الاتفاقية المانعة"، وبموجبها فرضت بريطانيا حمايتها على المنطقة، وأصبحت السياسة الخارجية للإمارات العربية تُدار من قبل بريطانيا، ولا يحق لها التعامل مع العالم الخارجي إلا من خلال بريطانيا، وخضعت كامل أراضي تلك الإمارات والجزر التابعة لها في الخليج العربي للحماية البريطانية.

خلال الفترة بين الحربين العالميتين، وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة كمنافس قوي للنفوذ البريطاني، وأصبحت المنطقة تقع ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي، خاصة بعد اكتشاف النفط، ودخول الشركات الأمريكية في مجال البحث والتنقيب عنه، وفي إطار تلك التطورات أدركت بريطانيا أنه لا يمكن لها الاستمرار في المنطقة؛ فقررت في عام ١٩٦٩ الانسحاب منها بنهاية عام ١٩٧١ وإنهاء الحماية البريطانية، تطلعت الإمارات العربية إلى ملء الفراغ السياسي الناتج عن الانسحاب البريطاني من خلال تأسيس اتحاد يجمع تلك الامارات في كيان سياسي واحد، فأعلنت عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

في خِضَم تلك التطورات، انتهزت إيران فرصة إنهاء الحماية البريطانية، واحتلت ثلاث جزر في الخليج العربي هي: جزيرة أبو موسى وتتبع إمارة الشارقة، بالإضافة إلى جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وتتبعا إمارة رأس الخيمة،

هذا الاحتلال الذي يعد انتهاكًا خطيرًا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة في تلك الجزر، وأثر سلبًا على العلاقات العربية الإيرانية، ويناقش هذا البحث موقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال إيران تلك الجزر باعتبارها قوة عالمية ذات نفوذ مؤثر في منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، الأول: الإمارات العربية من السيطرة البريطانية إلى قيام الدولة الاتحادية، المبحث الثاني: احتلال إيران الجزر الإماراتية، المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من احتلال إيران الجزر الإماراتية.

المبحث الأول: **الإمارات العربية من السيطرة البريطانية إلى قيام الدولة الاتحادية**.

ظلت منطقة الإمارات العربية على الخليج العربي، طيلة الفترة من عام ١٨٢٠ حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، بمثابة منطقة نفوذ بريطانية خالصة، إلا أنه بعد انتهاء تلك الحرب ظهر منافس قوي لبريطانيا يريد الاستفادة من المقدرات الاقتصادية لتلك المنطقة، مستغلا الظروف الدولية التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت عوامل أخرى اضطرت بريطانيا في ظلها إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من المنطقة، مما مهد الطريق أمام قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات العربية تحت السيطرة البريطانية:

منذ القرن السابع عشر الميلادي تعرضت منطقة ساحل الإمارات العربية "ساحل عُمان" المطلّة على الخليج العربي للأطماع الاستعمارية البريطانية، وبدأ الصراع يتبلور بين بريطانيا والقوى الوطنية في الخليج العربي ومنها الإمارات العربية، وخلاله حاولت بريطانيا بسط نفوذها على المنطقة من خلال إرسال الحملات العسكرية ضد الإمارات العربية؛ كان آخرها عام ١٨١٩ وتعد الأكبر من بين الحملات العسكرية البريطانية إلى المنطقة، واستخدمت فيها بريطانيا أضخم قوات عسكرية في الخليج العربي ضد الإمارات العربية، واستطاعت الانتصار على القواسم في رأس الخيمة وإخضاعهم، وبدأت بذلك العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية بعد تلك الهزيمة في شكل معاهدات، ثم تحولت تدريجيًا إلى اتفاقيات سياسية ثم اقتصادية إلى أن أصبحت تحكم بينهما علاقات تعاهدية خاصة، وقد بدأت تلك العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية بمعاهدة السلام العامة في يناير ١٨٢٠ حيث وقّع جميع الأطراف في ساحل الإمارات هذه المعاهدة، وسميت هذه السواحل من قبل بريطانيا "بالساحل المتصالح"، أما

الإمارات فسميت "بالدول المتصالحة"، وسمتها بريطانيا قبل المعاهدة بساحل القراصنة، وبذلك بدأت السيطرة الفعلية البريطانية، وأصبح لها وكيل دائم في المنطقة ليس من أبناء الإمارات العربية، وإنما من رعايا الحكومة البريطانية [١]. وقد نتج عن معاهدة عام ١٨٢٠ ازدياد وتمكين النفوذ البريطاني الفعلي في منطقة إمارات الخليج العربي، تمهيدًا للتمكين السياسي وإدارتها لشئون تلك الإمارات على المستوى الخارجي.

وتألفت تلك الاتفاقية العامة من إحدى عشرة مادة، أكدت على الامتناع عن أعمال الاعتداء في البحر، وجعلت الاتفاقية لإمارات الساحل علمًا مميزًا يرفعونه على سفنهم، وأعطت المادة الخامسة للسفن الإنجليزية حق تفتيش سفن إمارات الساحل المتصالح[٢]، وجاء في تلك الاتفاقية أيضًا أنه إذا لم تتوقف أية قبيلة عن القرصنة؛ فإن جميع العرب المتصالحين سيعملون ضدها حسب طاقتهم وظروفهم[٣].

على المستوى السياسي، عقدت بريطانيا مع الإمارات العربية اتفاقيات سياسية، جعلت العلاقات الخارجية للإمارات العربية مرتبطة بالحكومة البريطانية وتدور في فلكها، وقد وقّع شيوخ القبائل في ساحل الامارات العربية على الاتفاقية التي سميت بـ "الاتفاقية المانعة" في أيام مختلفة من شهر مارس ١٨٩٢، وتعهد بموجبها كل منهم عن نفسه وبالنيابة عن ورثته من بعده بألا يدخل في أية

١ خالد بن محمد مبارك القاسمي – التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة – الدار العربية للموسوعات – بيروت ٢٠٠٩، ص ص ٣٥، ٤٥.

٢ محمد مرسي عبد الله – إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣–١٨١٨ – الجزء الأول – المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر– القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٥٨.

٣ فالح حنظل – المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة – الجزء الثاني – مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر – أبو ظبي ١٩٨٣، ص ٣٨٥.

اتفاقيات أو مراسلات مع أية قوة أخرى غير الحكومة البريطانية، وألا يسمح لأي وكيل لأية دولة غير بريطانيا بالإقامة في ممتلكاته بدون موافقة الحكومة البريطانية، وألا يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال جزء من ممتلكاته إلا للحكومة البريطانية [١]. لجأت بريطانيا إلى عقد هذه الاتفاقية المانعة بعد تخوفها من وصول السيطرة العثمانية إلى الإحساء، وامتدت بعدها حتى مشارف أبو ظبي، والذي زاد من تخوف بريطانيا، وجود رسائل بين حاكمي أبو ظبي ودبي من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى، وهو ما سبّب خوفًا لدى بريطانيا من ميول حكام الإمارات إلى الدولة العثمانية الإسلامية[٢]. خاصة أن العثمانيين تبنوا آنذاك حركة الجامعة الإسلامية، التي ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ودعت إلى الوحدة والترابط روحيًا وسياسيًا واقتصادية بين شعوب العالم الإسلامي في مواجهة الاحتلال الغربي.

مثّلت اتفاقية ١٨٩٢ البداية المباشرة للحكومة البريطانية بتمثيل الإمارات العربية دوليًا في الشئون الخارجية، وعلقت سيادة تلك الإمارات الخارجية بالحماية البريطانية، وبذلك دعمت بريطانيا علاقات التبعية بينها وبين الإمارات العربية، بعدما كانت تلك العلاقات مبنية على أساس التعاون والتفاهم على الأساليب الضرورية لمنع الاعتداءات البحرية على السفن التجارية في مياه الخليج العربي، وتصرفت بريطانيا في السابق على أساس أن الإمارات العربية هي حكومات

١ محمد حسن العيدروس – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – الطبعة الثانية – عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – الجيزة مصر ١٩٩٨، ص ١٧٦.

٢ عبد الله سليمان المغني – موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين – القاهرة/مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٤ – يناير ٢٠٢١، ص ٤٣٦.

مستقلة، يحكمها حكام يتمتعون بمظاهر السيادة من الوجهة القانونية[١]، وضمنت بريطانيا بتلك الاتفاقية سيطرتها المطلقة على مقدرات ساحل الإمارات المتصالحة، ومنعت أي تهديد لحدود إمبراطوريتها في الهند، وخطوط مواصلاتها مع أوروبا؛ وبذلك تحولت إمارات الساحل إلى محميات بريطانية[٢]، وجمدت التركيب السياسي للمنطقة لمدة قرن من الزمان[٣]، وطيلة هذه المدة اعتمدت تلك الإمارات على الحماية البريطانية للحفاظ على استقرارهم وسلامة أراضيهم[٤].

أما السيطرة الاقتصادية فقد بدأت في الفترة التي تلت عام ١٩٠٣، وذلك بعد إتمام السيطرة السياسية؛ فعلاقتها قامت على أساس مبدأ الاحتكار الاقتصادي بالنسبة للشركات التي تتعامل مع الإمارات العربية سواء البترولية أو غيرها، وجميعها كانت شركات بريطانية أو مسجلة في بريطانيا؛ مما جعل النشاط التجاري الاقتصادي في الإمارات يقع تحت الرقابة البريطانية، وفي هذا الإطار عقدت عدة اتفاقيات بين الجانبين، جاءت تباعًا في الأعوام ١٨٥٣ و١٨٦٢ و١٨٦٤، وهي تتعلق بحماية خطوط ومحطات التلغراف، ثم جاءت

١ خالد بن محمد مبارك القاسمي – مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

٢ أحمد يونس زويد الجشعمي، إيهاب حسين علي العجيلي – الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني ١٨٩٢_١٩٣٩– الحلة/ العراق – مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل– العدد ٢٠ – أبريل ٢٠١٥، ص ٣٣٨.

3 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 75, Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, December 12, 1969, P. 241.

4 AL-Absy Mohamed Rashed, The Gulf Co.-Operation Council and Security in The Arabian Gulf, master's Thesis, International Studies Department, the Graduate Council, University of Salford, Manchester, UK 1985, P. 1.

الاتفاقيات النفطية، وفيها تعهد جميع حكام الإمارات العربية بعدم إعطاء حق اكتشاف النفط في أراضيهم إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية، ومن بين هذه التعهدات التعهد الذي قدمه حاكم الشارقة في ١٧ فبراير ١٩٢٢، وتعهد آخر قدمه حاكم رأس الخيمة في ٢٢ فبراير من العام ذاته[١]. أكدت تلك الاتفاقيات الاقتصادية على رغبة بريطانيا القوية في الاستئثار بالثروات الاقتصادية الطبيعية لتلك الإمارات لصالحها، ومهدت لذلك من خلال السيطرة العسكرية ثم السياسية من خلال اتفاقية عام ١٨٢٠ واتفاقية عام ١٨٩٢ المشار إليهما.

الانسحاب البريطاني من الإمارات العربية وعوامله:

أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أعلنت بريطانيا أنها ستحمي وجودها، وستدافع عن مركزها في الخليج العربي بقوة إذا ما دعا الأمر إلى ذلك، وفي عام ١٩٦٣ اعترفت بحق تقرير المصير لإمارات الخليج العربي ومحمية عدن[٢]، فما الذي دعاها إلى تغيير سياستها تلك؟

بالإضافة إلى ظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي لبريطانيا في الخليج العربي، ظهرت عدة عوامل أخرى مهدت لاتخاذها قرارًا بالانسحاب من تلك المنطقة التي نجحت في فرض عزلة عليها طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ حيث إن هذه العزلة لم تستطع المحافظة على فاعليتها في ظل تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وما نص عليه ميثاقها من تعاون الدول العربية حتى مع البلدان التي لم تحرز استقلالها بعد، بالإضافة إلى النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وما ترتب عليها من تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين

---

١ خالد بن محمد مبارك القاسمي – المرجع السابق، ص ٥٢.

٢ عبد الله العنزي – النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة– الكويت/دولة الكويت – مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت "مجلس النشر العلمي" – العدد ٣ – ١٩٩٧، ص ٣١.

للعمل في إمارات الخليج العربي، كما أن اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق واسع، أدى إلى احتياج شركات النفط إلى الأيدي العاملة التي أخذت تتدفق على المنطقة، ويضاف إلى ذلك نضج الوعي العربي نتيجة الأحداث السياسية التي مرّ بها العالم العربي، ومن أبرزها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومعارضة حلف بغداد، والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وقيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١، والدعاية المناهضة للاستعمار، كل هذه العوامل أدت إلى قيام حركات وطنية في الخليج مناهضة لبريطانيا، مثلما حدث في البحرين والكويت عام ١٩٥٦، كما شهدت بعض إمارات الخليج تكوين منظمات عربية تحمل اتجاهات أيديولوجية. وفي إطار مواجهة بريطانيا لهذا التيار القومي العربي الزاحف نحو منطقة الخليج العربي، بدلت سياستها التي حرصت عليها دائمًا وهي التأكيد على استقلال إمارات الخليج العربي تجاه ادعاءات إيران الإقليمية، بحيث أصبحت تتساهل أمام هذه المطالب، وشجعت عمليات التسلل الإيراني غير المشروع. ورغم ذلك، لم تلبث التطورات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أن أرغمت بريطانيا على التخلي تدريجيًا عن سياستها في المنطقة، حتى وصل بها الأمر في عام ١٩٦٨ إلى تقرير سياستها الخاصة بالانسحاب، وإلغاء جميع التعهدات التي انتزعتها من حكام الإمارات العربية في الخليج العربي، باعتبار أنها لم تعد تتمشى مع طبيعة العصر[١]. كما أن بريطانيا كانت قد انسحبت من معظم مستعمراتها آنذاك، فنالت منطقة الإمارات العربية نصيبًا من هذا الانسحاب.

١ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

على صعيد آخر، ترك قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي أثرًا على سياسة القوتين العالميتين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – في المنطقة، حيث كان جلّ اهتمامهما الرئيس هو حماية مصالحهما الخاصة في مواجهة بعضهم البعض، فقد شعرت الولايات المتحدة أن الانسحاب البريطاني سيخلق فرص جديدة للسوفييت لتهديد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، خاصة أن تلك المنطقة أصبحت سوقًا رائجة لمبيعات الأسلحة الأمريكية، بالإضافة إلى النفط[١].

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة:

مع إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة إمارات الخليج العربي، استمر وجود القواعد والتسهيلات البحرية التابعة لبريطانيا أو للولايات المتحدة بالمنطقة، ولم يقف ذلك حائلاً دون تركيز الدوائر الغربية على ما سوف يترتب على تنفيذ بريطانيا سياسة الانسحاب من حدوث فراغ سياسي؛ ولمواجهة هذا الفراغ حاولت القوى المحلية على الساحل الجنوبي للخليج أن تصل إلى قدر من التماسك والتجمع فيما بينها؛ فتواكبت المراحل الأخيرة من الانسحاب البريطاني بالإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١، ضمت في عضويتها كلا من أبو ظبي ودبي والشارقة وعمان وأم القوين والفجيرة، ثم انضمت إمارة رأس الخيمة في فبراير ١٩٧٢[٢]. ويعد الشيخ زايد بن سلطان آل

1 Al-Mubarak Masoumah Saleh, The British Withdrawal from The Arabian gulf And Its Regional Political Consequences in The Gulf, master's Thesis, Political Science Department, the Graduate Council, North Texas State University, Denton, Texas, USA 1976, P. 59.

٢ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٥ – مرجع سبق ذكره، ص ٩.

نهيان (١٩١٨-٢٠٠٤) *، حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (١٩١٢-١٩٩٠)*، حاكم دبي القائدان المؤسسان للإمارات العربية المتحدة[١]، من جانبها رحبت بريطانيا بقيام دولة الإمارات التي عقدت معها معاهدة صداقة، في محاولة منها للاحتفاظ بنفوذها في العالم العربي، وتعزيز الاستقرار في الخليج العربي بعد انسحابها العسكري[٢]. إلا أن ذلك لم يجد نفعًا، حيث أصبح للولايات المتحدة نفوذًا ملحوظًا في المنطقة وليس لبريطانيا.

* تولى الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبو ظبي في السادس من أغسطس ١٩٦٦، كان الحاكم الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد قيامها، وأعلن منذ الأيام الأولى لتوليه مقاليد الحكم عن تسخير الثروات من أجل تقدم الوطن ورفع مستوى المواطنين، قائلاً:" إننا سخرنا كل ما نملك من ثروة وبترول من أجل رفع مستوى كل فرد من أبناء شعب دولة الإمارات العربية المتحدة، إيمانا منا بأن هذا الشعب صاحب الحق في ثروته وأنه يجب أن يعوّض ما فاته ليلحق بركب الحضارة والتقدم.

See: https://www.mofa.gov.ae/ar موقع وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

* ولد راشد بن سعيد آل مكتوم في عام ١٩١٠، لعب راشد بنفسه دوراً رئيسياً في تطوير مدينة دبي، في عام ١٩٣٩ تزوج من لطيفة بنت حمدان بن زايد من عائلة نهيان في أبو ظبي، وفي عام ١٩٥٢ حضر نيابة عن والده الاجتماع التأسيسي لمجلس الإمارات المتصالحة، تولى زمام الأمور رسميًا عام ١٩٥٨ بعد وفاة والده سعيد، واستمر حاكمًا لدبي حتى وفاته في ٧ أكتوبر ١٩٩٠.

See: https://www.britannica.com/ موقع الموسوعة البريطانية، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

1 See: https://www.washingtoninstitute.org/ موقع واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

2 Mobley Richard, The Royal Navy, Iran, and the Disputed Persian Gulf Islands, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 56, No. 4, Autumn 2003, P. 108.

وكانت هناك توجهات نحو إنشاء اتحاد يجمع إمارات أبو ظبي ودبي وقطر، أما الإمارات الخمس الأصغر؛ فتكون مسئولة عن حل مشكلاتها، مع إمكانية أن تتحد مع بعضها لاحقًا كوحدة واحدة، استهدف هذا المخطط ألا يكون الاتحاد المقترح مثقلاً بمطالبات إيران ضد حكام الشارقة ورأس الخيمة بشأن أبو موسى والطنب[١].

إن فكرة إنشاء كيان سياسي موحد لإمارات الخليج العربي هي فكرة بريطانية الأصل، كان الهدف الأساسي من ظهورها مجرد توفير صيغة جديدة لضمان مصالح تلك الإمارات، ومصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، وعدم السماح بوجود أي منافس، ولم يكن شعار تنمية إمارات الخليج وتطويرها سوى غطاء شكلي لتلك الأهداف[٢]، وإدراكًا من بريطانيا بأهمية ذلك، جاءت المحاولات الأولى لتنفيذ هذا التوجه على يديها عام ١٩٥٢، حيث أعلنت عن قيام مجلس الإمارات المتصالحة تحت إشرافها، وأوضحت أن الهدف منه إيجاد نوع من التعاون لحل المشكلات الأساسية التي تعاني منها المنطقة في الإدارة والأمن الداخلي، وقيام عدد من المشروعات التي تحتاجها المنطقة، وهو نوع من الاتحاد التعاهدي، عقد هذا المجلس حوالي ثلاثين اجتماعًا في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٨، ولم تناقش بجدية المشكلات التي تتعلق بالصحة والتعليم والكهرباء، وكانت الحصيلة

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 93, Memorandum of Conversation, Washington, January 13, 1971, P. 295.

٢ فاطمة راشد علي النقبي، عبد الله سليمان المغني – محاولات الوحدة بين إمارات الخليج محاولة الاتحاد التساعي وأسباب إخفاقها – القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية بكلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٩ – يوليو ٢٠٢٣، ص ٤١٨.

النهائية لهذه الاجتماعات إنشاء قوة "كشافة الساحل المتصالح"[١]. التي كانت مهمتها الأساسية قمع تجارة الرقيق، والحفاظ على الأمن بين مختلف الإمارات، وتأمين الحراسة لموظفي الحكومة البريطانية سواء في القواعد الجوية أو شركات النفط التي بدأت تتوافد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه القوة بدأت تستغل في الصراعات الخارجية؛ مما أثار انتقادات واسعة في بعض الدول العربية وخاصة مصر وسوريا، فضلاً عن أن تلك القوة أصبحت مع مرور الوقت جسمًا غريبًا من حيث طبيعة تكوينها وخلوها من العنصر المحلي، فضباطها إنجليز، وجنودها من جنسيات مختلفة، كما أنها عجزت عن تقديم أي إنجاز يثبت انتماءها للمنطقة[٢]. فانتمائها الأساسي كان لبريطانيا التي دعمت إنشائها من أجل حماية مصالحها، وتدعيم نفوذها.

بعد تكوين الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة اعتبر ساري المفعول ابتداءً من تاريخ تأسيس الدولة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو بمثابة السلطة العليا، ويتكون هذا المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم، ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. وقد منح هذا الدستور المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسير وفق الحكم في الاتحاد، ورسم السياسات العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور[٣]، وبذلك أصبح أرفع سلطة دستورية في البلاد،

١ عبد الله العنزي – مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

٢ هند سالم سعيد العواني، عماد أحمد أبو العنين – الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة ١٩٣٠_١٩٧١ – القاهرة/ مصر – مجلة المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة – قسم التاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٦١ – يوليو ٢٠٢٢، ص ٣٥٥.

٣ محمد صالح العجيلي – دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٠، ص ٣٧.

ولحاكميّ أبو ظبي ودبي حق النقض، وتتطور العلاقة الاتحادية بين الإمارات مع تقدم الزمن، وقد استفادت بعض الإمارات الصغرى من الاتحاد في مجالات التعليم والسياحة، وفي مجالات أخرى كالقضاء، وظهرت نزعة متطورة نحو المزيد من التنازل الطوعي عن السلطة المحلية إلى المؤسسات الاتحادية[١]. وفي مايو ١٩٩٦ قرر المجلس الأعلى للاتحاد جعل الدستور المؤقت دائمًا، وذلك بحذف كلمة "مؤقت" من نصوص أحكام الدستور، ويتضمن نظام الحكم بالإضافة المجلس الأعلى للاتحاد، سلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وتشريعية هي المجلس الوطني الاتحادي، وقضائية مستقلة على رأسها المحكمة الاتحادية العليا[٢]. أي أن ملامح الدولة الموحدة بدأت تتضح في منطقة الإمارات العربية، التي عاشت فترة طويلة حالة من الانقسام والصراعات المحلية، ونتج عنها التأخر في كافة المجالات، إلا أنها أصبحت بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة تخطو أولى خطواتها نحو التقدم والازدهار.

وتقع الإمارات العربية المتحدة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للخليج العربي، ويبلغ طول الشاطئ الممتد داخل حدود الإمارات أكثر من ٧٠٠ سبعمائة كيلومتر، ويحد الإمارات من الغرب قطر، ومن الجنوب والجنوب الغربي تحدها السعودية، أما من الشرق والشمال فتحدها عمان، وتبلغ المساحة الإجمالية للدولة حوالي ٨٣.٦٠٠ كم ثلاثة وثمانين ألف وستمائة كيلو متر مربع، وتقع بالقرب من الدول النفطية الرئيسة في منطقة الخليج العربي، وبالقرب من مضيق هرمز الذي تمر عبره حوالي ١٢٠-١٣٠ ناقلة نفط كل ٢٤ ساعة، وتنقل حوالي ٥٠% من النفط الذي تحتاجه دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان. تنقسم دولة

١ سمير ذياب سبيتان – الإمارات شعب تاريخ اقتصاد حضارة – الجنادرية للنشر والتوزيع – عمان الأردن ٢٠١٢. ص ١٨٧.

٢ محمد صالح العجيلي – مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

الإمارات جغرافيًا إلى أربع مناطق: الساحل، الصحراء، المنطقة الجبلية، ومنطقة وادي البطين على ساحل خليج عمان، وتقع على الساحل أهم مدن الدولة وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة. تقع دولة الإمارات في منطقة شبه استوائية جافة، وتخضع لتأثير الرياح الحارة الآتية من صحراء شبه الجزيرة العربية، وتأثير الخليج العربي والمحيط الهندي؛ ولذلك يتغير اتجاه الرياح من الجنوبية والجنوبية الشرقية صيفًا، إلى الشمالية والشمالية الغربية شتاءً، أما المنطقة الساحلية فتتأثر دائمًا بالتيارات البحرية التي تخفف إلى حدٍ ما من وطأة الحر، لكنها تزيد من نسبة الرطوبة[١].

١ ر. ف كليكوفسكي، ف. أ. لوتسكييفيتش – المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية الإمارات العربية المتحدة – ترجمة حسّان إسحاق – دار ميسل للنشر – الإسكندرية ١٩٧٩، ص ص ٧–١٠.

المبحث الثاني: احتلال إيران الجزر الإماراتية

تقع جزيرة طنب الكبرى في الخليج العربي، وتتبع لإمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي دائرية الشكل، قطرها ٣.٥ كيلومتر، ومساحتها تسعة كيلومتر، وترتفع عن سطح البحر بحوالي مائة وخمسة وستين قدمًا، وتقع شمال شرق جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها بحوالي خمسين كيلومترا، وعن إمارة رأس الخيمة بحوالي خمسة وسبعين كيلومترًا، وتتميز بغناها في المعادن، خاصة أكسيد الحديد الأحمر، ويعمل معظم سكانها في الغوص لاستخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك؛ بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم توفر المياه العذبة[١]، وتتميز طنب الكبرى بحركة مد وجزر عالية، ومياه عميقة، مما يؤهلها لأن تكون مصدرًا لإنتاج الطاقة من خلال حركة المد والجزر[٢].

أما جزيرة طنب الصغرى، فتقع في الخليج العربي أيضًا، وتتبع إمارة رأس الخيمة، وتسمى بجزيرة "نابيو طنب"، مثلثة الشكل، وتبلغ مساحتها اثنين كيلومتر، ويصل طولها أحيانًا إلى اثنين كيلومتر، وترتفع عن سطع البحر بمقدار مائة وستة عشر قدمًا، وتتميز هذه الجزيرة بكثرة أعشاش الطيور البرية والبحرية؛ لأن الطيور المهاجرة تلجأ إليها أثناء هجرتها السنوية من الشتاء البارد شمالاً، إلى الجنوب الدافئ والعكس، وفيما يتعلق بجزيرة أبي موسى فتقع في الخليج العربي، وتتبع إمارة الشارقة، وهي طولية الشكل، وتقدر مساحتها بحوالي عشرين

---

١ محمد محمد أحمد عثمان حسينون – أثر السياسة الإيرانية الخارجية على أمن الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٣_ ٢٠١٨ دراسة حالة الجذر الإماراتية الثلاث – رسالة ماجستير – قسم العلوم السياسية كلية الدراسات العليا جامعة النيلين – الخرطوم ٢٠١٩، ص ١٢٣.

2 Radfar Soheil & others, A comprehensive insight into tidal Stream Energy farms in Iran, Northern Ireland, USA, Journal of Renewable and Sustainable Energy, Elsevier publishing, Vol. 79, 2017, P. 337.

كيلومترًا، وبعرض أربعة ونصف كيلومترًا، وتتميز هذه الجزيرة بوجود المياه العذبة والتربة الخصبة، ويمتهن أهلها بالرعي والتجارة والصيد، وتكمن أهمية هذه الجزر في أنها تقع في مدخل الخليج العربي بالمياه الأكثر عمقًا؛ لذا فإنها تستخدم كمرافئ رئيسة لرسو السفن المارة في الخليج خاصة إذا تعرضت للعواصف، وتستخدم لتزويد السفن بالوقود والمياه العذبة[١]. وتستخدم أيضًا كملجأ للغواصات، وهي غنية بالثروات الطبيعية مثل البترول وأوكسيد الحديد الأحمر وكبريتات الحديد والكبريت[٢]. فلا تتحدد أهمية تلك الجزر من ناحية الموقع الاستراتيجي المتميز فقط، بل هي غنية بالعديد من الموارد الاقتصادية المهمة، كالمعادن والمياه العذبة ومقومات إنتاج الطاقة المتجددة.

احتلال إيران الجزر الإماراتية:

لقد كان لقرار الانسحاب البريطاني من الإمارات العربية أثره لدى إيران، التي وجدت فيه فرصة قوية لتحقيق أطماعها في الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، التي طالما تطلعت للسيطرة عليها، إلا أن الوجود البريطاني وقف حائلاً دون ذلك.

لقد تعرضت منطقة ساحل الإمارات العربية خلال فترة السيطرة البريطانية لتغلغل اقتصادي وبشري إيراني، حيث شهدت المنطقة وصول الهجرات الأجنبية إليها، ساعد على ذلك الوضع المفكك الذي عاشته مشيخات تلك الإمارات، وقلة عدد سكانها، بالإضافة إلى أن المنطقة شهدت نشاطًا اقتصاديًا إيرانيًا من خلال البنوك التي كانت تمول التجار الإيرانيين، كما كانت هناك روابط وثيقة تربط حكام المنطقة وإيران، حيث اعتاد كثير من شيوخ الخليج زيارة إيران في رحلات

---

١ محمد محمد أحمد عثمان حسينون – المرجع السابق، ص ١٢٣.

2 See: https://www.bbc.com/arabic/ موقع هيئة الإذاعة البريطانية باللغة العربية، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

قنص في سهولها وفي هضابها، كما انتهزت إيران فرصة تردي الأنشطة الخدمية، وبادرت بتقديم خدمات تعليمية واجتماعية إلى بعض هذه الإمارات، وتعد هذه الأنشطة الإيرانية غطاءً لأطماع خفية ظهرت قبل انسحاب بريطانيا[١].

ففي عام ١٩٠٤ أنزل موظفو الجمارك الإيرانيين الأعلام العربية بالقوة في جزر أبي موسى والطنب، ورفع العلم الإيراني بدلاً منها، ووضعوا قوة حراسة في هذه الجزر، إلا أن بريطانيا أرسلت سفن أسطولها الحربي وأنزلت العلم الإيراني، وطلبت من قوة الحراسة الانسحاب من الجزيرة، وبذلك رجعت الجزر الثلاث إلى السيادة العربية. وفي عام ١٩١٣ أكدت بريطانيا مجددًا دعمها لحق القواسم على هذه الجزر، وذلك عندما بنَت حكومة الهند منارة لإرشاد السفن في جزيرة الطنب. في عام ١٩٢٥ استولت إيران على كمية من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبي موسى التي تحتوي على مخزون كبير منه، وبعد صدور تحذيرات من الوزير البريطاني في طهران، تراجعت الحكومة الإيرانية وأمرت موظفي الجمارك لديها بعدم التدخل في شؤون الجزيرة[٢]. فالحكومة الإيرانية كانت تتصرف بشكل ينسجم مع سياستها التوسعية الرامية إلى احتلال أكبر قدر ممكن من الأجزاء والأقاليم في الخليج العربي، حتى وإن دفعها ذلك إلى الادّعاء بأن البريطانيين سرقوا أبو موسى من الإيرانيين[٣]. أي أن إيران كانت تعتبر أن الحماية البريطانية على الجزر الثلاث إنما هي حماية على أراض إيرانية وليست عربية، وعندما تقرر

١ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

٢ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

3 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXVII, Iran; Iraq, 1973–1976, Document No. 12, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, April 7, 1973, P. 295.

بريطانيا إنهاء الحماية والانسحاب من تلك الجزر، ينبغي عودتها إلى إيران وليس إلى الإمارات العربية.

على الرغم من أن إيران أعلنت تخليها عن مبدأ الاحتلال بالقوة بالنسبة للبحرين، إلا أنها لم تتخل عن هذا المبدأ بالنسبة لسيطرتها على جزر الخليج الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، ولكنها حصرت الخلاف بينها وبين بريطانيا من الناحية النظرية، وذلك بتوقيتها احتلال تلك الجزر قبل يوم واحد من إنهاء بريطانيا معاهداتها مع مشيخات ساحل الإمارات العربية في أول ديسمبر ١٩٧١، فقد بدأ الاحتلال الإيراني في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١، حيث أعلنت إيران في مجلسها النيابي بأن قواتها العسكرية نزلت جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، واحتلت نقطًا استراتيجية في جزيرة أبي موسى، وأعلن أن الخلاف مع بريطانيا بشأن هذه الجزر الذي استمر ما يقرب من ثمانين عامًا قد سوّي نهائيًا، وأن سيادة إيران أعيدت إلى هذه الجزر بعد محادثات مطوّلة مع الحكومة البريطانية، وأعلنت إيران أن احتلالها لهذه الجزر مرتبط ارتباطًا كبيرًا بأمنها القومي، فهذه الجزر تتحكم في مضيق هرمز الذي هو من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية القصوى بالنسبة لها، وأن دخل النفط سيقتسم بالتساوي بين إيران والشارقة في حالة اكتشافه في جزيرة أبي موسى، وستقدم إيران معونة مالية ومساعدة فنية لها[١]. ورأت إيران أن باستيلائها على تلك الجزر سيدعم قانونيًا مطالباتها بمزيد من المياه الإقليمية، ويدعم حقها في استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة، كما أن موقع الجزر مثالي للغاية في القيام بأعمال المراقبة العسكرية لحركة مرور السفن في مضيق هرمز والخليج العربي[٢]. وبذلك تحقق لإيران القدرة على التحكم في حركة المرور عبر مضيق هرمز، وتعطيل حركة السفن التي تعتبرها إيران

١ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

2 Harmer Christopher, Iranian Naval and Maritime Strategy, Institute for the Study of War Press, Washington, 2013, P. 17.

عدائية لها، وهو مما أضرّ بمصالح الولايات المتحدة عندما توترت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

وقد نجح الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة وضع تسوية مع إيران بشأن جزيرة أبي موسى قبل احتلال إيران لها بيوم واحد، وعلى وجه التحديد في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١، ونصت شروط التسوية على أن سكان الجزيرة المدنيين سيبقون فيها تحت سلطة الشارقة، ولكن سيسمح لقوات إيرانية أن ترابط في جزء متفق عليه من الجزيرة، بالإضافة إلى مساعدة سنوية مستمر لمدة تسع سنوات، واتفق الطرفان على استمرار سيادة الشارقة على الجزيرة، كما اتفق الجانبان على حدود المياه الإقليمية بينهما بمسافة تصل إلى اثني عشر ميلاً لكل منهما، وأنه يحق لسكان جزيرة أبو موسى الصيد حولها، وتُقسّم عائدات النفط مناصفة بين الشارقة وإيران، وأكّد الاتفاق على حق إيران في التدخل إذا كان أمن القوات الإيرانية في أبي موسى مهددًا، أو إذا تعرض استقرار الخليج للخطر، وكانت إيران تعارض توقيع اتفاقية مباشرة مع الشارقة التي طالبت بذلك؛ وانتهى الأمر بقبول اقتراح الولايات المتحدة بأن تكون الاتفاقية في شكل تبادل رسائل بين إيران والمملكة المتحدة، يتبعها تبادل بين المملكة المتحدة والشارقة. وعلى الرغم من ذلك، تنصلت بريطانيا من دورها كوسيط في الاتفاق الذي تم بين إيران والشارقة، حيث تبنت لاحقًا موقفًا مفاده أن هذا الاتفاق تم بين إيران والشارقة، وليس بين إيران والمملكة المتحدة نيابة عن الشارقة، وهذا الموقف ذاته اعتمدته الولايات المتحدة، بأن الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى ليس لبريطانيا علاقة به[1]. ولعل بريطانيا تنصلت – ودعمتها الولايات المتحدة في ذلك – من

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 107, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, November 15, 1971, P. P 341,343.

دورها في اتفاق إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى الذي أضر بالإمارات العربية، حتى لا تثير حفيظة العرب ضدها، بعد أن يحملوها مسئولية ضياع منطقة كانت تقع ضمن اتفاق الحماية البريطانية مع الإمارات العربية عام ١٨٩٢.

ورغم اتفاق إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى، إلا أن أي من الطرفين لم يتخل عن مطالبته بالسيادة الكاملة[١]. وخلال المباحثات، أرادت بريطانيا تخفيف مخاوف إيران الأمنية بشأن الجزر إذا وقعت تحت سيطرة إمارة الشارقة، فقدمت اقتراحًا مفاده تجريد الجزر من السلاح، أو وضع مجموعة من المراقبين المستقلين في الجزيرة، إلا أن إيران رفضت هذا الاقتراح، واتفق الطرفان على أن الولايات المتحدة هي صاحبة الامتياز للتنقيب عن النفط في الجزيرة وما حولها، وهي التي تقوم بشراء الغاز والنفط المكتشف[٢].

وعلّل الشيخ خالد هذا الاتفاق بأن الدول العربية تعيش ظروفًا صعبة، ولم تتدخل لردع النوايا الإيرانية، كما أن بريطانيا كانت حريصة على إنهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها النهائي من الخليج العربي، وأن إيران لم تكن تسمح بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل إنهاء تلك المشكلة، بالإضافة إلى مساندة بريطانيا والولايات المتحدة لإيران في موقفها[٣]. ولم تلتزم إيران باتفاقها مع إمارة

1 Sadjadpour Karim, The Battle of Dubai: The United Arab Emirates and the U.S.-Iran Cold War, Carnegie Endowment for International Peace Press, Washington, 2011, P. 11.

2 Macris Jeffrey R., The Anglo-American Gulf Britain's Departure and America's Arrival in The Persian Gulf, Ph.D. thesis, Department of History, College of Arts and Sciences, Johns Hopkins University, Baltimore, Maryland, USA, 2007, P.P 278, 316.

٣ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

الشارقة فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، حيث إنها نقضت هذا الاتفاق في عام ١٩٩٢، حين أعلنت سيطرتها المنفردة على تلك الجزيرة[١]. وطردت القوات الإيرانية القوات الإماراتية منها، وأصبحت إيران القوة المهيمنة عند مضيق هرمز، وهو الممر الوحيد من الخليج العربي إلى المحيط الهندي[٢]. إن ما قامت به إيران من احتلال جزيرة أبو موسى بشكل منفرد عام ١٩٩٢، يدل على أن إيران كانت تعتبر اتفاقها مع إمارة الشارقة عام ١٩٧١ خطوة مرحلية للسيطرة الكاملة على الجزيرة، حيث بدأت بتقاسم السيادة عليها مع إمارة الشارقة من خلال اتفاق ١٩٧١، ثم جاءت الخطوة التالية عام ١٩٩٢، لتحقق سيطرتها الكاملة على الجزيرة.

على نقيض اتفاق الشارقة مع إيران حول جزيرة أبو موسى، رفض الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة التفاهم مع إيران حول جزيرتي طنب الصغرى والكبرى، ولم يستجب للتحذير البريطاني بأن إيران ستحتل الجزيرتين بالقوة ما لم يصل معها إلى تسوية بشأنهما، وهي التنازل عنهما مقابل المساعدة المالية الإيرانية[٣]، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وبموافقة ضمنية من بريطانيا، وعدم ممانعتها[٤]، قامت القوات الإيرانية بقصف جزر الطنب قبل مهاجمتها[٥]، ثم نزلت قوة إيرانية مكونة من ثلاثين رجلاً تلك الجزر، وتصدت لها قوة من الشرطة العربية لا يزيد عددها

1 Nelson C. Richard and Saltiel David H., Managing Proliferation Issues with Iran, Atlantic Council Press, Washington, 2002, P. 9.

2 Kostiner Joseph, Threats and Defense Perceptions Before 2003, Begin-Sadat Center for Strategic Studies Press, Tel Aviv, 2010, P. 4.

٣ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

4 Saab Bilal Y., Iran's Long Game in Bahrain, Atlantic Council Press, Washington, 2017, P. 2.

5 Macris Jeffrey R., Ibid, P. 317.

عن ثمانية، ووقع تبادل لإطلاق النار؛ نتج عنه قتل ثلاثة إيرانيين وأربعة من رأس الخيمة[١].

وعندما أعلنت الحكومة الإيرانية احتلالها للطنب والنزول إلى أبو موسى، أكدت رغبتها في التعاون مع كافة مشيخات الجانب العربي من الخليج. من جانبه اعتبر حاكم رأس الخيمة أن الحكومة البريطانية مسئولة عن هذا الاحتلال بموجب معاهدة الحماية بينهما، وأعلن ترحيبه باستقبال أية قوة عربية بهدف الدفاع عن الجزيرة، كما أعلن انسحابه من دولة الإمارات العربية المتحدة، مشترطًا عودته إليها أن تتبنى موقف رأس الخيمة من استيلاء إيران على جزر الخليج، وقطع العلاقات معها، وترحيل جميع الإيرانيون من ساحل الإمارات العربية[٢].

وكانت الإمارات العربية عاجزة عن مقاومة الاحتلال الإيراني عندما وقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم، بل بسبب ارتباطهم مع بريطانيا بمعاهدات تمنعهم من استخدام القوة مع الآخرين، وتفويض بريطانيا بالدفاع عن سيادة إمارات ساحل عمان؛ ولهذا كان على العرب أن يعتمدوا على دعم بريطانيا وموافقتها لهم في شن أي هجوم على أية قوة تهاجمهم[٣]. وهذا يعني أن مسئولية الدفاع عن الجزر الإماراتية ضد الاحتلال

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 110, Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 1, 1971. P. 350.

٢ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

٣ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

الإيراني تقع على عاتق بريطانيا، حيث إن عملية الاحتلال حدثت قبل يوم واحد فقط من انتهاء الحماية البريطانية على المنطقة طبقًا لقرارها بالانسحاب من الخليج العربي[١].

إن فشل بريطانيا في حل مشكلة الجزر المتنازع عليها بأية طريقة عسكرية أو دبلوماسية أو بالاثنتين معًا، كان مؤشرًا سلبيًا للسياسة البريطانية تجاه عرب المنطقة، وكان بإمكانها أن تفرض السلام بالمفهوم البريطاني على هذه الجزر دون أن تلقى مقاومة تذكر، ويعود ذلك إلى أنها كانت تتعامل مع قضية مطالب حكام إمارات الخليج العربي في السيادة الإقليمية من منطلق المصالح البريطانية، فهي لم تتخذ أية تدابير لحل المشكلة عندما أعلنت في يناير ١٩٦٨ بأنها ستسحب قواتها نهائيًا من الخليج العربي بنهاية عام ١٩٧١، وفي ذلك الوقت لم يكن من المأمول اكتشاف النفط في أي من رأس الخيمة أو الشارقة؛ ولذلك لم يحسب لهما حساب في أثناء المفاوضات التي جرت بعد إعلان الانسحاب البريطاني المرتقب[٢]. فبريطانيا لم تهتم بمستقبل تلك الجزر طالما أنه لا يؤدي ذلك إلى حصولها على منافع اقتصادية أو غيرها، على الرغم من أنها كانت مسئولة عن حمايتها، هذه الحماية التي تستلزم مواجهة أي اعتداء ضد الجزر حتى يتم نقل السيادة فيها من بريطانيا إلى الإمارات العربية بعد تنفيذ الانسحاب البريطاني.

1 Kazim Aquil A., Historic Oman to The United Arab Emirates, From 600 A.D. To 1995: An Analysis of The Making, Remaking and Unmaking of a Socio-Discursive Formation in The Arabian Gulf, Ph.D. thesis, Department of History, Faculty of the College of Arts and Sciences, The American University, Washington, USA, 1996, P. 740.

٢ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

تجدر الإشارة إلى أنه عند مناقشة موقف حاكم رأس الخيمة الرافض للسيطرة الإيرانية على جزيرتي الطنب بين الولايات المتحدة وبريطانيا، رأت الأخيرة أن حل هذا المأزق بسيط يتمثل في الإذعان للاستيلاء الإيراني على جزيرتي الطنب، وأن رأس الخيمة سوف تنهار عندما تواجه الأمر الواقع، وفسّرت الحكومة البريطانية أمام مجلس العموم البريطاني أن ما حدث من استيلاء إيران على تلك الجزر كان متسقًا مع ترتيبات أمن الخليج[1].

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 107, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, November 15, 1971, P. 342.

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من احتلال إيران الجزر الإماراتية.

قبل أن نتحدث عن موقف الولايات المتحدة من احتلال إيران الجزر الإماراتية لابد أن نشير إلى بدايات العلاقات الأمريكية بالمنطقة، حيث بدأت تلك العلاقات تاريخيًا مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، عندما عقدت معاهدة تجارية مع سلطان مسقط وعمان في عام ١٨٣٣، ثم أعقبتها بتعيين قنصل أمريكي في زنجبار بشرق أفريقيا التابعة للسلطان وقتذاك عام ١٨٣٦؛ لمتابعة النشاط التجاري[١]، أما سياسة الولايات المتحدة التنافسية مع بريطانيا في منطقة الخليج العربي فلم تتضح إلا بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان التواجد الأمريكي قبل ذلك التاريخ مقتصرًا على النشاط التجاري والبعثات التنصيرية وإنشاء المستشفيات على الساحل العربي للخليج، وكلها حملت اسم "المستشفى الأمريكي" حيث أنشأت واحدة في المنامة ١٩٠٣ وأخرى في الكويت ١٩١٣، كما تم بناء بعض المدارس والمراكز، فكان الهدف الأول للتواجد الأمريكي في الخليج هو نشر المسيحية من خلال البعثات التنصيرية[٢].

بعد الحرب العالمية الأولى شهدت إمارات الساحل المهادن اكتشاف النفط، وبدأت الشركات الأمريكية المتخصصة في مجال البحث والتنقيب واستخرج النفط تنشط في المنطقة بثقلها الاقتصادي والسياسي، نتيجة مؤازرة حكومة الولايات المتحدة لها، وأصبحت المنطقة تقع ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي التي ظلت

---

١ يوسف بن إبراهيم العبد الله – الولايات المتحدة والخليج العربي: بدايات التدخل النفط والوجود العسكري– القاهرة/مصر – مجلة حوليات آداب عين شمس – كلية الآداب جامعة عين شمس – العدد ٤٣ – مارس ٢٠١٥، ص ٤٤.

٢ أمل عبد الله الهشام – المخططات الأمريكية لنفط الخليج في أعقاب الحرب العالمية الأولى – القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٢ – يناير ٢٠٢٠، ص ٦٦.

فترة طويلة مغلقة على النفوذ الإنجليزي وحده، من جانبها بذلت بريطانيا محاولات عديدة للتصدي لتلك القوة الجديدة التي عملت على إضعاف سيطرتها، والمحافظة على الأوضاع الراهنة، مما أعطى للمنطقة أهمية سياسية واستراتيجية، وأدّى في النهاية إلى زعزعة النفوذ البريطاني فيها، وإن لم يؤد إلى تقويضه تمامًا[١]. خاصة أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى للقضاء التام على نفوذ بريطانيا، فهي حليفتها الدائمة، وإنما كانت تريد مزاحمتها في المنطقة للحصول على مصالح اقتصادية لشركاتها العاملة في مجال التنقيب عن النفط.

اعتبرت الولايات المتحدة أن نفط الشرق الأوسط بمثابة دم الحياة الذي يسري في عروق الصناعة الحديثة، وأن منطقة الخليج العربي هي القلب الذي يضخ ذلك الدم، والبحر الذي يحيط بها هو الوداج الذي يمر عبره هذا الدم[٢]. يأتي ذلك في ظل الدراسات الجيولوجية الأمريكية التي تنبأت بأن احتياطي النفط الأمريكي سينضب بعد أعوام قليلة؛ فتوجهت الحكومة الأمريكية نحو تنويع مصادر النفط الخاصة بها، وتحول الهدف الأمريكي في منطقة الخليج من هدف ديني ثقافي تجاري إلى هدف اقتصادي بحت، خاصة بعد مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، بل اعتمدوا عليها في الحصول على حاجتهم من الوقود السائل[٣]. فالولايات المتحدة رأت أن إذا كانت قد ساندت الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى؛ فينبغي ألا تقف بريطانيا في وجه المصالح الأمريكية وتطلعاتها في المنطقة.

---

١ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٣ – دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٩٧، ص ٧، ٤٥٩.

٢ ريتشارد نيكسون – مذكرات الرئيس نيكسون – ترجمة سهيل زكار – دار حسان للطباعة والنشر – دمشق ١٩٨٣، ص ٧٠.

٣ أمل عبد الله الهشام – مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

بدا واضحًا أن الولايات المتحدة استهدفت توسيع آفاق مصالحها التجارية الخارجية؛ ولذلك وجهت نظرها صوب الشرق الأوسط باعتباره المنطقة التي تتوافر فيها الإمكانيات الواسعة في مجالي الاستغلال والتطوير، إلا أن بريطانيا تذرعت بأن الولايات المتحدة لم توقع على معاهدة فرساي ١٩١٩، ولم تكن عضوًا في عصبة الأمم، فليس لها الحق في المطالبة بالإسهام في التطوير، واحتجت الولايات المتحدة على ذلك، وأسمته بسياسة الحرمان، كما احتجت على اتفاقية الحلفاء في سان ريمو ١٩٢٠، والتي نظمت الانتداب البريطاني في العراق، وظلت تمارس سياسة الضغط في سبيل الحصول على اعتراف بريطانيا بالحقوق المتساوية لشركات النفط الأمريكية العاملة في الأراضي الخاضعة للانتداب البريطاني حتى نجحت في عام ١٩٢٧ الحصول على ضمان مشاركة الشركات الأمريكية في شركة البترول التركية "العراقية"، إذ أخذت ما يقرب من ٢٣.٧٥% من مجموع أسهمها، وكان ذلك أول بداية لدخول رأس المال الأمريكي في البلاد العربية، وفي عام ١٩٢٩ وبعد مطالب أمريكية سمحت بريطانيا للشركات الأمريكية المساهمة في الامتيازات الاقتصادية بالإمارات العربية الواقعة على الخليج ما دامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رؤوس الأموال الأمريكية، وبحيث لا يترتب على المصالح الأمريكية أي إخلال بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في تلك المناطق، ولم تعترض الولايات المتحدة على ذلك؛ لأنها كانت حتى الحرب العالمية الثانية تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطانية من حيث المسئولية السياسية والاستراتيجية، وقد حصل الجانب الأمريكي على تلك الامتيازات بسبب تمسكه بمبدأ "سياسة الباب المفتوح"[١]، التي تعني أن الباب يجب أن يكون مفتوحًا لأية شركة ولجميع

١ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٣ – مرجع سبق ذكره، ص ٤١٩.

الشركات التي تهتم بامتيازات النفط، واستهدفت الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وأصبحت واقعة تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى[١].

وفي إطار التنافس الأنجلو أمريكي حول نفط الإمارات العربية، اصطدمت الولايات المتحدة بالتعهدات التي قدمها حكام تلك الإمارات إلى بريطانيا بعدم السماح بالتنقيب عن النفط في أراضيهم إلا بعد موافقة بريطانيا؛ ولذلك فشلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California الأمريكية في منافسة شركة نفط العراق البريطانية التي نشطت بشكل كبير في القيام بعمليات الاستغلال والتنقيب في المنطقة، وأصدر المقيم البريطاني تعليماته المشددة إلى الشيوخ بعدم استقبالهم لجيولوجي شركة ستاندارد أويل الأمريكية[٢].

عندما انطلقت الحرب العالمية الثانية ودخلتها الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١ أخذ الخليج العربي يكتسب أهمية استراتيجية بعيدة المدى، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عبر إيران، نظرًا إلى أن الطريق البحري القصير الذي يوصل بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه في الغرب عبر بحر الشمال، كان واقعًا تحت سيطرة الغواصات الألمانية، وبدأت تتحمل مسئولية نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد السوفيتي بدلا من بريطانيا، وذلك من خلال مد خط سكة حديدي مزدوج امتد من الخليج العربي حتى الأراضي التابعة للاتحاد السوفيتي عبر إيران، استخدمت في إنشائه الإمكانيات الضخمة للولايات

١ جعفر بهلول جابر الحسيناوي – الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار – رسالة ماجستير – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين – بغداد ٢٠١٣، ص ٨.

٢ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٣ – المرجع السابق، ص ٤٥٣.

المتحدة[١]. فخلال الحرب العالمية الثانية وعندما تلاقت المصالح الأمريكية السوفيتية، مثّلت منطقة الخليج العربي عاملاً مساعدًا للتواصل بين الجانبين، فقدمت الولايات المتحدة دعمها العسكري للسوفييت أثناء الحرب عبره، إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت الخلافات الإيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ فانطلقت الحرب الباردة بينهما، وخلال تلك الحرب مثلت منطقة الخليج العربي بؤرة للصراع بينهما، حيث إنه نظرًا لقرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي، خشيت الولايات المتحدة من نفاذ السوفييت إليها؛ ومن ثم يهددون المصالح الأمريكية فيها.

على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بثقل اقتصادي في الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية، نتيجة حصولها على امتيازات نفطية في الإحساء ومشاركتها في امتياز البحرين عام ١٩٣٣ من خلال شركة ستاندارد أويل وغيرها من الشركات الأمريكية، وكان هذا أقصى ما استهدفته الولايات المتحدة في تلك الفترة، وكانت لا تجد حرجًا في الاعتراف بالموقف المسيطر والمتفوق لبريطانيا في المنطقة والذي تحصلت عليه منذ نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الدور الاقتصادي تطوّر أيضًا بعد الحرب العالمية الثانية، التي سجلت نهاية عهد قديم، وبداية لعهد جديد، لعبت فيه الولايات المتحدة الدور المؤثر في منطقة الخليج العربي، إذ استطاعت تحت غطاء الحرب أن تؤكد نفوذها في السعودية، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب أن تتغلغل في إيران وفي منطقة الخليج اقتصاديًا واستراتيجيًا[٢]؛ لحماية مصالح

١ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

٢ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٤ – مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

الولايات المتحدة الأساسية في الخليج العربي التي عادة ما تتلخص في الوصول إلى النفط وحرمان الاتحاد السوفييتي من تدعيم نفوذه في المنطقة[١].

وفي هذا الاطار عمدت الحكومة الأمريكية إلى تشجيع البحث العلمي حول مختلف مجالات الحياة في الخليج العربي وذلك بالتعاون مع شركات النفط العاملة في المنطقة، وفي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين ظهر في الولايات المتحدة العديد من المؤسسات التي تعني بالبحث العلمي عن الخليج العربي، وفي مقدمتها معهد الشرق الأوسط في واشنطن، وأنشأت الجامعات الأمريكية الرئيسة مراكز للدراسات الخليجية والعربية، ومنها: جامعة هارفارد، وجامعة بنسلفانيا، وجامعة برينستون، وجامعة كاليفورنيا، وقد عُنيت هذه المراكز بتدريس اللغة العربية، والتاريخ الإسلامي، والاقتصاد العربي، ولا زالت هذه المراكز تلعب دورًا مهمًا في مناقشة قضايا الخليج العربي، والقضايا العربية الأخرى، واستقطبت العديد من الخبراء البريطانيين والعرب والإيرانيين للتدريس فيها. وكان على بريطانيا أيضًا مواجهة السياسة الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها الذاتية مثل اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة عن طريق تقديم مساعدات للشرق الأوسط في مجالات الاقتصاد والزراعة والتجارة، وهي بذلك تحاول التقليل من أهمية بريطانيا[٢]. بأسلوب جديدٍ تستطيع من خلاله النفاذ إلى المنطقة وتعميق النفوذ الأمريكي فيها، غير تلك الوسائل التي اتبعتها بريطانيا قديمًا، وتمثلت في استخدام القوة العسكرية وفرض الحماية.

1 Chubin Shahram, U.S. Security Interests in the Persian Gulf in the 1980s, Cambridge, UK, Journal of American Academy of Arts & Sciences, The MIT Press, Vol. 109, No. 4, Fall, 1980, P. 34.

٢ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٠، ٢٦٥.

الموقف الأمريكي من الاحتلال الإيراني للجزر:

انحصر رد الفعل الأوّلي للولايات المتحدة على احتلال إيران الجزر الإماراتية في إعلان وزارة الخارجية الأمريكية أسفها على الخسائر في الأرواح من الجانبين في جزر الطنب[1]. وتقاعست عن الاحتجاج على سياسة إيران الاحتلالية[2]. ويعد هذا الرد الأمريكي غير إيجابي بالنسبة للجانب العربي، ولم يهتم بالمصالح العربية وحقهم في أراضيهم، وفي الحقيقة لقد جاء هذا الموقف الأمريكي في إطار سياسة الولايات المتحدة العامة تجاه منطقة الخليج العربي، تلك السياسة التي خضعت لتطورات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين.

فقد قامت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة خلال الفترة منذ عام ١٩٤٨ حتى الانسحاب البريطاني، على أساس دعم القوى الحليفة والصديقة ضد تطلعات الشعب العربي القومية في الوحدة العربية، وضد تطلعات الأقطار العربية التي سعت إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة؛ فحثت إمارات الخليج العربي على إبقاء الأوضاع الراهنة، لضمان التوسع المطّرد في المصالح الاقتصادية الأمريكية، وتسهيل عملية تجهيز النفط للولايات المتحدة وحلفائها دون أي توقف، وجعلت الولايات المتحدة قضية النفط ذات علاقة وثيقة ومباشرة بالأمن القومي الأمريكي، وكان معظم رجال السياسة الأمريكية يريدون إقامة

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 110, Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 1, 1971. P. 350.

2 Katzman Kenneth, Searching for Stable Peace in The Persian Gulf, US Army War College Press, Pennsylvania, USA 1998, P. 7.

وجود عسكري أمريكي لحماية المصالح الرأسمالية، ولكنهم واجهوا عدة عقبات أبرزها أن التواجد الأمريكي في الخليج العربي ستعتبره الدول العربية دليلاً على استعمارها الجديد للمنطقة، وتدخلاً في شؤونها، كما لقى معارضة الكونجرس، ولذلك كان الأسلوب الحذر وهو رفض التدخل في تلك الظروف، وإيجاد البديل[١].

ولقد وجدت الولايات المتحدة صعوبة في التوصل إلى هذا البديل، في ظل اختلاف وجهات نظر مؤسسات صنع القرار الأمريكي، كالبيت الأبيض، ومكتب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، ووكالة الاستخبارات المركزية، وهيئة الأركان المشتركة، فكثيرًا ما تبنت تلك المؤسسات وجهات نظر مختلفة حول المسار الصحيح للسياسة الأمريكية في الخليج، ومما يزيد الأمور تعقيدًا علاقة واشنطن مع شركات النفط الأمريكية الكبيرة العاملة في منطقة الخليج، تلك العلاقة التي كانت عبارة عن خليط معقد من التعاون والصراع[٢]. وقد تتطلب الأمر وجود إدارة أمريكية قوية تحسم الأمر، وتتخذ قرارًا مناسبًا تلتزم به كافة المؤسسات الفاعلة داخل الولايات المتحدة.

وهذا ما حدث، حيث إنه في نهاية الستينيات من القرن العشرين، اتضحت معالم تلك السياسة بتولي الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (١٩٦٩-١٩٧٤)* سدة الحكم في الولايات المتحدة، حيث بدأت مرحلة جديدة

---

١ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٨، ٢٧٩.

2 Fain iii William Taylor, Toll-Gates and Barbicans of Empire: The United States, Great Britain, and the Persian Gulf Region, 1950-1968, Ph.D. thesis, Department of History, The Graduate Faculty, University of Virginia, Virginia, USA, 2002, P.387.

* ولد نيكسون في ٩ يناير ١٩١٣ في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وهو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٤، وهو أول رئيس أمريكي يستقيل من منصبه. وكان أيضًا نائبًا للرئيس دوايت د. أيزنهاور في الفترة ١٩٥٣-١٩٦١، توفي في ٢٢ أبريل ١٩٩٤، بمدينة نيويورك.

=

بإعلان "مبدأ الدعامة المزدوجة"، على أمل تقليل مخاطرة التورط العسكري في العالم الثالث، وذلك بالاعتماد على وكلاء محليين موالين للغرب، تقوم الولايات المتحدة بتسليحهم وتمويلهم، وأطلق على مبدأ الدعامة المزدوجة "مبدأ نيكسون"، والذي يؤكد على فك الارتباط العسكري الأمريكي المباشر في المشكلات الدولية، وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم، وأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة. وفي إطار مبدأ نيكسون، أعلنت الولايات المتحدة مبدأً جديدًا في الشرق الأوسط، لخدمة الأهداف الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني؛ فأصدر الرئيس الأمريكي نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي رقم ٩٢، لرسم سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي، سميت "مبدأ نيكسون" Nixon Doctrine وهي: أن تستمر الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي، مع الابتعاد عن تبني دور عسكري مباشر في المنطقة، بالإضافة إلى العثور على وكيل، بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة، بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، بدلاً من نشر قوات أمريكية[١]، وطبقًا لمبدأ نيكسون تشكلت السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة من ثلاثة محاور أساسية، وهي: "الشراكة والقوة والاستعداد

=

See: https://www.britannica.com/ موقع الموسوعة البريطانية، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

١ محمود محمد علي – التدخل الأمريكي في الخليج العربي – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية ٢٠١٨، ص ٩.

للتفاوض"، ويكمن جوهر عقيدة نيكسون في تفسير المحور الأول، وهو "الشراكة" كما عبر عنها الرئيس، وهي: أن الولايات المتحدة ستشارك في الدفاع عن حلفائها وأصدقائها وتطويرهم، لكن أمريكا لا تستطيع ولن تستطيع أن تضع كل الخطط، وتصمم كل البرامج، وتنفذ كل القرارات، وتتولى كل المهام[١].

وكانت السعودية وإيران متهيئتان للعب هذا الدور، إلا أن الرئيس الأمريكي قرر إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، وبدأت الولايات المتحدة العمل على تأهيل إيران للقيام بالدور العسكري الرادع، أما السعودية فتؤهل لممارسة النفوذ السياسي[٢]. وذلك على الرغم من التعاون الوثيق بين السعودية والولايات المتحدة للحفاظ على الأمن الخليجي والإقليمي خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية[٣]. ولم يكن السبب في عدم اختيار الولايات المتحدة السعودية للقيام بدور حفظ الأمن في المنطقة ورعاية المصالح الأمريكية هو ضعف السعودية عسكريًا، ولكن السبب يعود إلى أن إيران ربما تمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية في حالة اختيار السعودية بدلاً منها للقيام بهذا الدور، خاصة أن إيران كانت قريبة جدًا جغرافيا من الاتحاد السوفيتي العدو اللدود للولايات المتحدة، ومن الممكن أن يمتد نفوذه إليها، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تتخوف من ولاء السعودية لها وللكيان الصهيوني، في مقابل علاقات استراتيجية بينها وبين إيران من جهة،

1 Barber Jr James A., The Nixon Doctrine and The Navy, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 23, No. 10, June 1971, P. 6.

٢ محمود محمد علي – المرجع السابق، ص ٩.

3 Cordesman Anthony H., Saudi Arabia and the United States: Common Interests and Continuing Sources of Tension, Center for Strategic and International Studies Press, Washington, 2016, P. 2.

وبين إيران والكيان الصهيوني من جهة أخرى في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩)*، فضلاً عن الموقع الإيراني على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وبالتالي لابد من استمالة إيران للمعسكر الأمريكي[١]، وكانت الولايات المتحدة تريد توزيع الأدوار الأمنية بين السعودية وإيران، لكنها – إضافة إلى ما سبق – اختارت إيران باعتبار أنها كانت مهيأة أكثر من السعودية من جميع الجوانب والمقاييس الاستعمارية؛ فهي قادرة على توفير هذه الحماية لجميع إمارات الخليج العربي بما فيها السعودية، كتلك الحماية التي كانت توفرها الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم[٢]. بالإضافة إلى أن إيران كانت تقدم تسهيلات مهمة إلى الولايات المتحدة في مجالات الاستخبارات والاتصالات والطيران، إلا أن الجانب الأمريكي في الوقت ذاته حث إيران على تحسين علاقاتها مع السعودية، وعلى استخدام المفاوضات والتسويات للتعامل مع المسائل الأخرى التي قد تنشأ بين دول الخليج العربي، مثل مطالبة إيران بجزر

* ولد الشاه محمد رضا بهلوي في طهران عام ١٩١٩، وهو ابن الشاه رضا بهلوي مؤسس الدولة البهلوية في إيران، سعى والده نحو إعداده لحكم البلاد في المستقبل؛ فأرسله لتلقي العلم بسويسرا، وعندما أتم دراسته وعاد إلى إيران ألحقه بالمدرسة الحربية بطهران، وفي إطار سياسة والده توثيق روابط الصداقة مع الأمم الشرقية، زوجه الأميرة فوزية ابنة ملك مصر الملك فؤاد الأول، وشقيقة ملكها التالي الملك فاروق الأول، توفي عام ١٩٨٠.

انظر:

أحمد محمود الساداتي – رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ١٩٣٩، ص ١٢٥.

١ عصام إسماعيل، عمار سويد – أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي– اللاذقية/سوريا – مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية – جامعة تشرين – العدد ٣ – ٢٠١٩، ص ٢٧٨.

٢ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

طنب وجزيرة أبو موسى، المتنازع عليها مع مشيختي رأس الخيمة والشارقة[١]. حيث إنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة حدوث صراع بين السعودية وإيران، فمن شأن هذا الصراع إذا وقع أن يعود بمردود سلبي على المصالح الأمريكية في المنطقة وتدفق النفط إليها.

وبناء عليه أغرقت الولايات المتحدة حليفتها إيران بمبيعات الأسلحة، وتصاعدت عملية التسليح بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية عام ١٩٧٣، عقب أزمة الطاقة العالمية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣[٢]، بعد أن قام منتجو النفط العرب بفرض عقوبات انتقامية ضد دعم الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل أثناء تلك الحرب، وهو ما كان بمثابة صدمة للولايات المتحدة، وزاد من مخاوفها من تكرار تلك الأزمة[٣].

وتنفيذًا لسياسة مبدأ نيكسون، أعلنت إيران عن مطامعها في المنطقة بحجة المحافظة على المصالح الأمريكية، وكانت قضية الجزر العربية قضية مهمة بالنسبة للإيرانيين، خاصة أنها كانت تقع في منطقة استراتيجية، وذلك مما قوّي الادعاء الإيراني بأهمية السيطرة عليها، وطبقًا لسياسة "مبدأ نيكسون" في الخليج، بإعطاء إيران الدور العسكري الأساس للحفاظ على الأمن، أي القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا، يجب تسليم الجزر العمانية الواقعة على

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume E – 4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Document No. 26, Memorandum from Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, October 17, 1969, P. 3.

٢ صبيح عبد الله غلام العامري – الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية ١٩٤٥/٢٠٠٣ – رسالة دكتوراه – جامعة سانت كلمنتس العالمية فرع بغداد – بغداد ٢٠١١، ص ٤٤.

3 Marvin Andrew R., Operation Earnest Will: The U.S. Foreign Policy behind U.S. Naval Operations in the Persian Gulf 1987–89; A Curious Case, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 73, No. 2, Spring 2020, P. 98.

مدخل الخليج، والتابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة إلى إيران؛ لحماية مضيق هرمز، وتلبية طموحات الشاه بفرض الهيمنة الإيرانية والتوسعية على المنطقة العربية، حيث طالب الشاه بتلك الجزر؛ لأنها تحتل موقعًا استراتيجيًا، ومن شأنها زيادة حصة إيران في التنقيب عن النفط في الجرف القاري، كذلك لأنها من أهم القنوات الرئيسة لحركة السفن، إذ تقع غرب مضيق هرمز، المدخل الرئيس للخليج، فهي ذات ميزة استراتيجية مهمة، والدولة التي تسيطر عليها، يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهولة[١]. وبذلك يمثل الدعم الأمريكي لاحتلال إيران الجزر العربية، أول خطوة عملية في إطار سياسة مبدأ نيكسون لخدمة المصالح الأمريكية والإيرانية على السواء، فإيران حققت أطماعها التوسعية في المنطقة بسيطرتها على الجزر، أما الولايات المتحدة فقد دعمت حليفتها إيران التي أوكلت إليها حفظ ورعاية المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

وفي إطار التفويض الأمريكي إلى شاه إيران برعاية أمن المنطقة وحماية المصالح الغربية الاستراتيجية والاقتصادية[٢]، لعبت الولايات المتحدة دوراً داعمًا لإيران من خلال التشاور الوثيق مع البريطانيين لحل المشكلات التي نتجت عن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وشجعت جهودهم لحلها بما يدعم التطلعات الإيرانية التوسعية[٣].

---

١ محمود محمد علي – مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٢ جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٥ – مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

3 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume E – 4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Document No. 153, Memorandum from Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, December 16, 1971, P. 2.

ولم تكتف الولايات المتحدة بتشجيع البريطانيين لدعم التطلعات الإيرانية فحسب، بل اشتركت في مباحثات مباشرة مع إيران وبريطانيا لدعم التطلعات الإيرانية في قضية الجزر العربية بالخليج العربي، فقبل ثلاث سنوات من تنفيذ الانسحاب البريطاني من إمارات الخليج العربي، جرت مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران؛ أسفرت عن إيجاد حل لمشكلة الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني من المنطقة، وافق الشاه محمد رضا بهلوي على استقلال البحرين مقابل قيام إيران باحتلال الجزر العربية، على جانب آخر انتهزت الولايات المتحدة فرصة الادعاءات الإيرانية في البحرين، وتوصلت معها إلى اتفاقية احتفظت بموجبها بقاعدة "الجفير" التي كانت أصلاً قاعدة بريطانية، وبررت أهمية الاحتفاظ بهذه القاعدة في أنها تساعد على ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني العسكري، فضلا عن أنها تكون عاملاً للاستقرار[١]. وشكلت الولايات المتحدة في تلك القاعدة قوة أمريكية سميت بـ "قوة الشرق الأوسط التابعة للبحرية الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي"[٢]، وبذلك تعد البحرين أول من استضاف مقر القوات البحرية الأمريكية في المنطقة اعتبارًا من عام ١٩٤٨[٣]، ولا شك أن هذه القوة الأمريكية سهلت على الولايات المتحدة التدخل السريع لمعالجة أي طارئ يمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية.

---

١ محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

2 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 112, Memorandum from Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, December 16, 1971, P. 355.

3 See: https://agsiw.org/ موقع معهد دول الخليج العربية بواشنطن، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤

لقد اتفقت الولايات المتحدة مع إيران خلال المباحثات السرية بينهما المشار إليها، على احتلال الأخيرة للجزر الإماراتية في الخليج العربي، على الرغم من علمها المسبق بأن تحقيق السلام والأمن في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني لن يتحقق إلا بالاتفاق بين إيران والعرب حول الجزر المتنازع عليها، وإيجاد حالة من التعاون بين الجانبين، وهذا ما أكده السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة في ١١ مارس ١٩٧٠، الذي حذر الجانب الأمريكي بأنه لا ينبغي لإيران تحت أي ظرف من الظروف استخدام القوة للسيطرة على الجزر العربية، لأن استخدام القوة سيؤدي دائمًا إلى تنفير عرب الخليج، وجعل التعاون مع إيران مستحيلاً، وهو ما يمنح فرصة الأنظمة العربية الأخرى في العراق ومصر إلى التدخل للتغلب على الأنظمة الخليجية، ومنع التعاون مع إيران[١].

إن الولايات المتحدة باتفاقها السري مع إيران حول الجزر، والمنحازة فيه إلى إيران، يتعارض مع ما أعلنته قبل ذلك بأنها لم ولن تنحاز إلى أي طرف فيما يتعلق بالادعاءات المتضاربة حول تلك الجزر[٢]. ويتعارض أيضًا مع ما أعلنته أن انحيازها أو تدخلها لصالح طرف معين لن يؤدي إلى غرض مفيد، وأنها مهتمة بالتوصل إلى حلٍ مرضٍ للطرفين، وأكدت بأن استقرار منطقة الخليج العربي بعد انسحاب البريطانيين، هي مسئولية جميع القوى المطلة على سواحل

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 80, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, March 11, 1970, P. 253.

2 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 104, Telegram from the Department of State to the Embassies in Saudi Arabia and Iran, Washington, July 21, 1971, P. 335.

ذلك الخليج، وستدعمهم الولايات المتحدة لتحقيق ذلك، دون تدخلها في شئونهم الداخلية[1]. رغم ذلك انحازت الولايات المتحدة إلى الجانب الإيراني، فخلال المباحثات التي جرت بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى قبيل الانسحاب البريطاني، دعمت الولايات المتحدة منح إيران كل ما تحتاجه من وجهة النظر الأمنية، وحقها في التدخل إذا تعرضت قواتها داخل جزيرة أبو موسى للخطر، لكنها حثّتها على عدم التسرع في ممارسة حق التدخل وترك الأمور تتطور تدريجيًا، كما أن الولايات المتحدة كانت على علم بالاطار الزمني لتنفيذ احتلال إيران الجزر خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٧١[2]. لقد حاولت الولايات المتحدة خلال تعاملها مع قضية الجزر أن توازن بين تنفيذ نواياها الحقيقية المتمثلة في تقديم الدعم اللازم لحليفتها إيران التي أوكلت إليها مهمة حفظ الأمن ورعاية المصالح الأمريكية في المنطقة، وبين أن تظهر أمام العرب بأنها تعمل لصالحهم، ولا تريد الإضرار بهم.

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت مضطرة للانحياز نحو إيران، خاصة بعد علمها بأن وزارة الخارجية البريطانية قررت المضي قدمًا في طريق التحكيم الدولي بين الشارقة وأم القوين فيما يتعلق بالمياه المتنازع عليها قبالة جزيرة أبو موسى، والمضي قدمًا في هذا المسار سيضع بريطانيا وإيران على مسار تصادمي مباشر، وهو ما سيجبر الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب إيران، التي

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 88, Telegram from the Department of State to the Embassies in Iran and Saudi Arabia, Washington, October 14, 1970, P. 279.

2 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 107, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, November 15, 1971, P. 341.

تحمل – حسب الرؤية الأمريكية – أفضل أمل للسلام والاستقرار في الخليج، ومنع امتداد النفوذ العربي السوفييتي إلى ذلك المسطح المائي ذو الأهمية الحيوية، أما الوقوف بجانب بريطانيا فهو أمر غير مجدٍ، باعتبار أنها ستنسحب من الخليج، وسيقل تأثيرها تدريجيًا في تلك المنطقة[١]، على الرغم من التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وبريطانيا آنذاك في عدة قضايا دولية، فقد دعمت بريطانيا سياسة الولايات المتحدة في فيتنام، كما دعمت الولايات المتحدة عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تأسست بموجب معاهدة روما ١٩٥٧[٢].

وكانت إيران تعتمد على الدعم الأمريكي لمطالباتها بجزر الخليج المتنازع عليها، إذا طلب شاه إيران دعم الولايات المتحدة له في هذه القضية، واعتبرت الولايات المتحدة أن ردها على الطلب الإيراني سيعتبره الشاه مقياسًا لقيمة الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة في قضية يعتبرها الشاه مرتبطة بأمن إيران وبقائها، كاختبار لصدق الولايات المتحدة في رغبتها بأن تلعب إيران دورًا رئيسًا في حماية المصالح الأمريكية، وتحقيق الاستقرار في الخليج بعد انسحاب بريطانيا تماشيًا مع مبدأ نيكسون. وبطبيعة الحال، فإن تعاون إيران، ليس فقط في مستقبل الخليج، بل في العديد من الأمور الأخرى – أبرزها اعتبار إيران

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume E – 4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Document No. 68, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, May 25, 1970, P.P 2,3.

2 Robb Thomas, A strained partnership? US–UK relations in the era of détente, 1969–77, Manchester University Press, Manchester UK, 2013, P. 54.

الممر الجوي الوحيد إلى آسيا من أوروبا – أمر بالغ الأهمية، بل وضروري بالفعل للولايات المتحدة[1].

كما أن الولايات المتحدة تطلعت لأن تلعب إيران دورًا مهمًا في مواجهة التغلغل السوفيتي إلى الخليج العربي، ولذلك اهتمت بإنهاء مشكلة الجزر المتنازع عليها بين الإمارات العربية وإيران، حتى وإن كان الحل على حساب العرب؛ لأنها كانت تستشعر وجود خطر قوي إذا انسحبت بريطانيا ولم يتم حسم مشكلة الجزر، وأن ذلك سيؤدي إلى حدوث مواجهة بين العرب والإيرانيين التي قد تكون كارثية، وتفتح الباب أمام التدخل السوفيتي[2]. فالإدارة الأمريكية دعمت بحزم الجانب الإيراني في قضية الجزر؛ نظرًا للمنافع المتعددة – المشار إليها – التي تجنيها الولايات المتحدة من وراء هذا الدعم.

إن نجاح إيران في احتلال جزر الإمارات العربية، ومساندة الولايات المتحدة لها، لا يدعم الادعاءات الإيرانية في أحقيتها بهذه الجزر؛ فالعرب كانوا يسكنونها منذ فجر التاريخ، وكانت السلطة السياسية فيها عربية، فالوجود العربي في تلك الجزر كان وجودًا عربيًا رسميًا حكوميًا، وليس شعبًا خاضعًا لحكومة إيرانية، فلم تكن هناك حكومة مركزية إيرانية قادرة على أن تمد نفوذها إلى تلك السواحل، ولم يحدث ذلك إلا في عهد رضا شاه في أربعينيات القرن العشرين، الذي حاول أن يستخلص ويستخرج من اللغة الفارسية الكلمات العرب، ولكنه لم

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume E – 4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Document No. 68, Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, Tehran, May 25, 1970, P.P 4,5.

2 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 72, Memorandum of Conversation, Washington, March 11, 1969, P. 227.

ينجح في ذلك[١]. ويأتي الموقف الأمريكي الداعم لإيران في قضية جزر طنب وأبو موسى على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن تلك الجزر تتبع تاريخيًا القواسم، وأنهم كانوا يستخدمونها في عملياتهم البحرية في الخليج العربي، ولم يكن للإيرانيين أي شيء فيها[٢]. لكن طالما أن هذا الاعتراف الأمريكي بتبعية الجزر تاريخيًا للقواسم يتعارض مع المستجدات الأمنية في ظل الانسحاب البريطاني، وضرورة نقل الدور الأمني الذي كانت تلعبه بريطانيا في المنطقة إلى إيران، فلا مانع من أن تتراجع الولايات المتحدة عما أقرته سابقًا.

من جهة أخرى، يعد النزاع حول تلك الجزر هو في الأساس صراع بين ثقافتين مختلفتين، العربية والفارسية، فالعرب مستاؤون من التدخل الإيراني في الخليج، وعلى الرغم من قبول الإمارات العربية بالأمر الواقع، إلا أنه في مناسبات عدة عاود الشيخ زايد بن سلطان التأكيد على الملكية العربية للجزر، وإلى ضرورة الحفاظ على "الطابع العربي" للخليج، دفعه إلى ذلك ضغوط من بعض الدول العربية لمتابعة قضية الجزر، كالعراق الذي كان يأمل في الحد من نفوذ إيران في الخليج من خلال إبقاء النزاع حيا. وكان رد فعل الشاه عنيفًا، الذي شعر بأن قضية جزر الخليج قد انتهت، حيث توجه نحو التخلص من الشيخ زايد، وإقصائه عن الحكم، إلا أن الولايات المتحدة نصحت الشاه بعدم القيام بذلك، لأن إقصاء زايد يعني فتح باب للخلافات الأسرية التي من الممكن أن تأتي بحاكم آخر غير مسؤول فتتأزم الأوضاع، بالإضافة إلى أن القيام بمثل هذه

---

١ محمد مرسي عبد الله – قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٠، ص ١٠.

2 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 72, Memorandum of Conversation, Washington, March 11, 1969, P. 229.

المغامرة، ستثير غضب السعوديين المتحفزين ضد الأطماع الإيرانية في الخليج[١]. ويأتي هذا التوجيه الأمريكي لشاه إيران في إطار حرص الولايات المتحدة على تهدئة الأوضاع؛ لأن اشتعال الصراع بين العرب وإيران حول الجزر لا يصب في المصلحة الأمريكية، فأي توتر في منطقة الخليج من شأنه أن يؤدي إلى وقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وما زالت قضية احتلال إيران الجزر الإماراتية تشكل مصدرًا للتوتر المستمر بين الدولتين، وقد اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة عرض القضية على محكمة العدل الدولية، إلا أن إيران لم تقبل هذا الاقتراح[٢]؛ فالقضية ما زالت قائمة، ولم تحل حتى الآن، وهي من القضايا التي ينبغي معالجتها بعناية[٣]. فأي حل أحادي الجانب بدون تنسيق واتفاق بين طرفي النزاع، ربما يؤدي إلى توترات تؤثر سلبًا على إمدادات النفط من منطقة حيوية بالنسبة للعالم.

1 Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972, Document No. 122, Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, September 21, 1972, P. 388.

2 Soros George & others, Toward Dialogue between the Gulf Arab States and Iran, International Crisis Group Press, Brucellas, 2021, P. 17.

3 Herbert-Burns Rupert, Indian Ocean Rising: Maritime Security and Policy Challenges, Stimson Center Press, Washington, 2012, P. 19.

خاتمة البحث

خلال الفترة من عام ١٨٢٠ حتى عام ١٩٧١، وقعت منطقة الإمارات العربية المطلة على الخليج العربي تحت سيطرة بريطانيا، ومرت تلك السيطرة بعدة مراحل، بدأت بعملية بسط نفوذ عسكري بريطاني في المنطقة، ثم سيطرة اقتصادية، وأخيرًا سيطرة سياسة وفرض حماية وإدارة شئونها الخارجية، وخلال تلك الفترة وبعد اكتشاف النفط ظهرت الولايات المتحدة كمنافس قوي لبريطانيا في المنطقة، وعندما قررت بريطانيا الانسحاب عام ١٩٧١، لم يكفها ما فعلته في المنطقة من احتلال بغيض، ونهب ثروات البلاد، بل سمحت لإيران احتلال جزء من أراضي تلك الإمارات، وجاءت وريثتها في المنطقة وهي الولايات المتحدة ودعمت هذا الاحتلال الإيراني، معتبرة أن دعمها لإيران في تلك القضية يصب في المصلحة الأمريكية، ومن خلال دراسة هذا الموضوع، يمكن استنتاج ما يأتي:

١. إن سيطرة إيران على جزر الإمارات العربية يدخل ضمن احتلال أراضي دولة أخرى بدون وجه حق، وأن تلك الجزر تتبع تاريخيًا دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. دعمت الولايات المتحدة احتلال إيران جزر الإمارات العربية في الخليج العربي، ولم يتوقف الأمر على مجرد الدعم، بل اتفقت مع إيران على ذلك قبيل الانسحاب البريطاني، وكانت على علم بموعد تنفيذ عملية الاحتلال.
٣. جاء الدعم الأمريكي للاحتلال الإيراني الجزر العربية في إطار سياسة مبدأ نيكسون الصادر في عام ١٩٦٩، الذي أعطى إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، ورعاية المصالح الأمريكية في المنطقة.
٤. حاولت الولايات المتحدة الموازنة بين دعمها لإيران في قضية الجزر، وبين ألا تظهر أمام العرب بأنها تعمل ضد مصالحهم، وبأنها تدعم طموحات إيران التوسعية على حساب الأراضي العربية.
٥. حرصت الولايات المتحدة على تهدئة العلاقات بين الإمارات العربية وإيران بشأن قضية الجزر؛ وذلك حتى لا يدخل الجانبان في صراع يؤثر سلبًا على

الوضع الأمني في المنطقة، فتتأثر إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

التوصيات

بعد دراسة موقف الولايات المتحدة من احتلال إيران جزر الإمارات العربية في الخليج العربي، التي دعمت الموقف الإيراني في هذه القضية، ليس حبًا في إيران، ولكن خدمة لمصالحها التي اختارت إيران لرعايتها في المنطقة يمكن التوصل لعدة توصيات، أبرزها:

١. يجب تحديد موقف الدولة من القضايا الخارجية بناء على معطيات المصلحة الوطنية العليا، ومردود هذا الموقف على الأهداف الاستراتيجية القومية، فنفط الخليج هو بمثابة شريان الحياة للاقتصاد الأمريكي، ولضمان وصول هذا النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها؛ لابد من استقرار المنطقة وعدم السماح بأية توترات، وفي إطار هذه المصلحة الوطنية اتخذت الولايات المتحدة موقفًا مؤيدًا لاحتلال إيران الجزر الإماراتية حين رأت أن ذلك يصب في مصلحتها الوطنية، حيث إنها اختارت إيران لتقوم بدور الشرطي لحفظ الأمن ورعاية المصالح الأمريكية في المنطقة بديلا عن بريطانيا التي كانت تقوم بهذا الدور قبل انسحابها.

٢. على الصعيد الآخر ينبغي الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف القومية، وليس الاعتماد على القوى الخارجية لتحقيق ذلك، فما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تبدأ في التوصل حقها التاريخي في جزر المحتلة، اعتمادًا في ذلك على قدراتها الاقتصادية أو السياسية وأخيرًا العسكرية، واستخدام نفوذها الاقتصادي لدى شركائها الإقليميين أو الدوليين، وصولاً إلى تحرير أراضيها المحتلة، وأن تسير في سبيل ذلك دون هوادة.

هذا وبالله التوفيق ومنه العون والسداد،

المصادر والمراجع

الوثائق

- الوثائق الأجنبية

أ. الوثائق الأجنبية المنشورة

← وثائق العلاقات الخارجية الأمريكية (The Foreign Relations of the United States FRUS)

The Years	Volume	Document's numbers
1969–1972	E – 4	26
1969–1972	E – 4	68
1969–1972	E – 4	153
1969–1972	XXIV (24)	72
1969–1972	XXIV (24)	75
1969–1972	XXIV (24)	80
1969–1972	XXIV (24)	88
1969–1972	XXIV (24)	93
1969–1972	XXIV (24)	104
1969–1972	XXIV (24)	107
1969–1972	XXIV (24)	110
1969–1972	XXIV (24)	112
1969–1972	XXIV (24)	122
1973–1976	XXVII (27)	12

المذكرات

١. ريتشارد نيكسون – مذكرات الرئيس نيكسون – ترجمة سهيل زكار – دار حسان للطباعة والنشر – دمشق ١٩٨٣.

الرسائل الجامعية

أ- باللغة العربية

١. جعفر بهلول جابر الحسيناوي – الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار – رسالة ماجستير – قسم

العلاقات الاقتصادية الدولية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين – بغداد ٢٠١٣.

٢. صبيح عبد الله غلام العامري – الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية ١٩٤٥/٢٠٠٣ – رسالة دكتوراه – جامعة سانت كلمنتس العالمية فرع بغداد – بغداد ٢٠١١.

٣. محمد محمد أحمد عثمان حسينون – أثر السياسة الإيرانية الخارجية على أمن الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٣_ ٢٠١٨ دراسة حالة الجذر الإماراتية الثلاث – رسالة ماجستير – قسم العلوم السياسية كلية الدراسات العليا جامعة النيلين – الخرطوم ٢٠١٩.

ب- باللغة الأجنبية

1. AL-Absy Mohamed Rashed, The Gulf Co.-Operation Council and Security in The Arabian Gulf, master's Thesis, International Studies Department, the Graduate Council, University of Salford, Manchester, UK 1985.
2. Al-Mubarak Masoumah Saleh, The British Withdrawal from The Arabian gulf And Its Regional Political Consequences in The Gulf, master's Thesis, Political Science Department, the Graduate Council, North Texas State University, Denton, Texas, USA 1976.
3. Fain iii William Taylor, Toll-Gates and Barbicans of Empire: The United States, Great Britain, and the Persian Gulf Region, 1950-1968, Ph.D. thesis, Department of History, The Graduate Faculty, University of Virginia, Virginia, USA, 2002.
4. Kazim Aquil A., Historic Oman to The United Arab Emirates, From 600 A.D. To 1995: An Analysis of The Making, Remaking and Unmaking of a Socio-Discursive Formation in The Arabian Gulf, Ph.D. thesis, Department of History, Faculty of the College of Arts and Sciences, The American University, Washington, USA, 1996.

5. Macris Jeffrey R., The Anglo-American Gulf Britain's Departure and America's Arrival in The Persian Gulf, Ph.D. thesis, Department of History, College of Arts and Sciences, Johns Hopkins University, Baltimore, Maryland, USA, 2007.

البحوث والمقالات

أ- باللغة العربية

١. أحمد يونس زويد الجشعمي، إيهاب حسين علي العجيلي – الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني ١٨٩٢_١٩٣٩– الحلة/ العراق – مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل– العدد ٢٠ – أبريل ٢٠١٥.

٢. أمل عبد الله الهشام – المخططات الأمريكية لنفط الخليج في أعقاب الحرب العالمية الأولى – القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٢ – يناير ٢٠٢٠.

٣. عبد الله العنزي – النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة– الكويت/دولة الكويت – مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت "مجلس النشر العلمي" – العدد ٣ – ١٩٩٧.

٤. عبد الله سليمان المغني – موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين – القاهرة/مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٤ – يناير ٢٠٢١.

٥. عصام إسماعيل، عمار سويد – أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي– اللاذقية/سوريا – مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية – جامعة تشرين – العدد ٣ – ٢٠١٩.

٦. فاطمة راشد علي النقبي، عبد الله سليمان المغني – محاولات الوحدة بين إمارات الخليج محاولة الاتحاد التساعي وأسباب إخفاقها – القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية بكلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٩ – يوليو ٢٠٢٣.

٧. هند سالم سعيد العواني، عماد أحمد أبو العنين – الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة ١٩٣٠_١٩٧١ – القاهرة/ مصر – مجلة المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة – قسم التاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٦١ – يوليو ٢٠٢٢.

٨. يوسف بن إبراهيم العبد الله – الولايات المتحدة والخليج العربي: بدايات التدخل النفط والوجود العسكري– القاهرة/مصر – مجلة حوليات آداب عين شمس – كلية الآداب جامعة عين شمس – العدد ٤٣ – مارس ٢٠١٥.

ب- باللغة الأجنبية

1. Barber Jr James A., The Nixon Doctrine and The Navy, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 23, No. 10, June 1971.
2. Chubin Shahram, U.S. Security Interests in the Persian Gulf in the 1980s, Cambridge, UK, Journal of American Academy of Arts & Sciences, The MIT Press, Vol. 109, No. 4, Fall, 1980.
3. Marvin Andrew R., Operation Earnest Will: The U.S. Foreign Policy behind U.S. Naval Operations in the Persian Gulf 1987–89; A Curious Case, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 73, No. 2, Spring 2020.
4. Mobley Richard, The Royal Navy, Iran, and the Disputed Persian Gulf Islands, Newport, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 56, No. 4, Autumn 2003.

5. Radfar Soheil & others, A comprehensive insight into tidal Stream Energy farms in Iran, Northern Ireland, USA, Journal of Renewable and Sustainable Energy, Elsevier publishing, Vol. 79, 2017.

المراجع العربية والمعرّبة

١. أحمد محمود الساداتي – رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ١٩٣٩.

٢. جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – جزء ٣ – دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٩٧.

٣. خالد بن محمد مبارك القاسمي – التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة – الدار العربية للموسوعات – بيروت ٢٠٠٩.

٤. ر. ف كليكوفسكي، ف . أ . لوتسكييفيتش – المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية الإمارات العربية المتحدة – ترجمة حسّان إسحاق – دار ميسل للنشر – الإسكندرية ١٩٧٩.

٥. سمير ذياب سبيتان – الإمارات شعب تاريخ اقتصاد حضارة – الجنادرية للنشر والتوزيع – عمان الأردن ٢٠١٢.

٦. فالح حنظل – المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة – الجزء الثاني – مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر – أبو ظبي ١٩٨٣.

٧. محمد حسن العيدروس – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – الطبعة الثانية – عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – الجيزة مصر ١٩٩٨.

٨. محمد صالح العجيلي – دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٠.

٩. محمد مرسي عبد الله – إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣–١٨١٨ – الجزء الأول – المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٧٨.

١٠.محمد مرسي عبد الله – قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٠.

١١.محمود محمد علي – التدخل الأمريكي في الخليج العربي – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية ٢٠١٨.

المراجع الأجنبية

1. Cordesman Anthony H., Saudi Arabia and the United States: Common Interests and Continuing Sources of Tension, Center for Strategic and International Studies Press, Washington, 2016.
2. Harmer Christopher, Iranian Naval and Maritime Strategy, Institute for the Study of War Press, Washington, 2013.
3. Herbert-Burns Rupert, Indian Ocean Rising: Maritime Security and Policy Challenges, Stimson Center Press, Washington, 2012.
4. Katzman Kenneth, Searching for Stable Peace in The Persian Gulf, US Army War College Press, Pennsylvania, USA 1998.
5. Kostiner Joseph, Threats and Defense Perceptions Before 2003, Begin-Sadat Center for Strategic Studies Press, Tel Aviv, 2010.
6. Nelson C. Richard and Saltiel David H., Managing Proliferation Issues with Iran, Atlantic Council Press, Washington, 2002.
7. Robb Thomas, A strained partnership? US–UK relations in the era of détente, 1969–77, Manchester University Press, Manchester UK, 2013.
8. Saab Bilal Y., Iran's Long Game in Bahrain, Atlantic Council Press, Washington, 2017.

9. Sadjadpour Karim, The Battle of Dubai: The United Arab Emirates and the U.S.-Iran Cold War, Carnegie Endowment for International Peace Press, Washington, 2011.
10. Soros George & others, Toward Dialogue between the Gulf Arab States and Iran, International Crisis Group Press, Brucellas, 2021.

المواقع الإلكترونية

1. موقع واشنطن لسياسة https://www.washingtoninstitute.org/ الشرق الأوسط، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤
2. موقع معهد دول الخليج العربية بواشنطن، See: https://agsiw.org/ زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤
3. موقع هيئة الإذاعة البريطانية باللغة https://www.bbc.com/arabic/ العربية، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤
4. موقع وزارة الخارجية لدولة الإمارات https://www.mofa.gov.ae/ar العربية المتحدة، زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤
5. موقع الموسوعة البريطانية، See: https://www.britannica.com/ زرتُ هذا الموقع في فبراير ٢٠٢٤